افتتاحية

سباق القوة فى عالم العلاقات الدولية

أبو الفضل الإسناوى

مساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

لم تعد ساحة الصراع بين الأطراف الدولية مقتصرة على الأسلحة التقليدية، بعد أن أصبحت الحروب الإلكترونية جزءا من الصراع الدائر فى معظم مناطق العالم، حيث تصدرت البرمجيات، أو ما يعرف بالذكاء الاصطناعى، أهم أدوات تلك الحروب بين القوى الدولية. وقد يبرز أهم أمثلتها، فى الوقت الراهن، فى التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على تطور برمجيات الصراع، والقدرة على اتخاذ قرارات بناء على مزيد من المعلومات، وبقدرة تفوق البشر، أو فى النزاع الدائر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، الذى تحولت ساحته أخيرا من تجارية إلى تكنولوجية، حيث تسعى الصين جاهدة إلى ريادة الذكاء الاصطناعى لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية.

قد يؤثر السباق فى القوة الإلكترونية بين الدول الكبرى، وسعى بعض التنظيمات الإرهابية، والإجرامية، والميليشيات المسلحة إلى استخدام الذكاء الاصطناعى فى تنفيذ هجماتها، واحتمالات توجه الدول المستهدفة إلى استخدامات التطور التكنولوجى، والحصول عليها، فى طبيعة النظام الدولى، وحدود استقراره، نتيجة التخوفات الدولية من المخاطر غير المحسوبة لهذه الظاهرة، خاصة بين الأطراف المتنافسة، وهو ما قد يعنى، وفقا للمتخصصين، دخول العالم فى حرب باردة من نوع جديد.

لقد أكدت ريفا جوجون، كبيرة المحللين بمعهد ستراتفورد الأمريكى للدراسات الأمنية والاستراتيجية، أن التنافس بين أقطاب العالم ودوله الصغيرة على امتلاك أحدث برمجيات الذكاء الاصطناعى سيؤدى إلى صراعات جديدة بسبب تخوف الأطراف الدولية من بعضها، فقد قالت "جوجون" إن" تقدم وانتشار تقنية الذكاء الاصطناعى سيحددان ملامح النظام الدولى، سواء كان للأفضل أو للأسوأ، وإنه على المجتمع الدولى مناقشة ما إذا كان عليه أن يشعر بالقلق أو بالسرور تجاه هذه التغييرات، أم لا".

وبسبب اتساع مستوى ظاهرة التنافس أو الصراع بين القوى الدولية على امتلاك التقنيات الأكثر تطورا لما يعرف بالذكاء الاصطناعى، التى باتت تمثل تحديا للدول المتوسطة والصغيرة فى الشرق الأوسط، المعرضة لخطر عدم القدرة على المنافسة، نتيجة عدم إقدام بعضها على هذه الخطوة، وتقييدها لاستخدامات الذكاء الاصطناعى، فإنه أصبح لا بديل أمامها ، فى الوقت الراهن، إلا مواصلة العمل الجاد نحو تماسك مناطقى، وتعاون مشترك بين الأطراف ذات الأهداف المشتركة.

وبالتوازى مع تصاعد ظاهرة سباق القوة الإلكترونية بين أقطاب النظام الدولى، تشهد منطقة الشرق الأوسط عواصف دائمة منذ سنوات ليست بالبعيدة، وذلك لتبدل موازين القوى فيها بين أطراف النفوذ فى عالم العلاقات الدولية، وسباقات التسلح بين القوى الإقليمية، بالإضافة إلى نمو كيانات اللا دولة، وحضورها المتزايد فى تشكيل المشهد الكلى فى تلك المنطقة، وهو الأمر الذى قد يتطلب من تلك الدول الشرق أوسطية اتباع استراتيجيات التحوط، التى تعنى، فى المطلق، قيام الدول بزيادة قوتها من خلال التحالفات فيما بينها لتشكيل قدرة مكافئة للمتنافسين الدوليين الكبار، وذلك للحفاظ على أمنها الإقليمى.

فى العموم، يتطلب تنفيذ الاستراتيجية، السابق ذكرها، اتخاذ تلك الدول الشرق أوسطية عدة تدابير، قد يكون أهمها تحقيق التوازن الداخلى عن طريق رفعها لقدراتها الداخلية، المتمثلة فى تنمية القدرات العسكرية والاقتصادية، بحيث تصبح لاعبا ذا ثقل، وتجنب خلافاتها البينية، وإدراكها أهداف الدول الكبرى، التى تطمح فى استمرار التوتر فيما بينها لمنع تقاربها.

ومن منطلق التحديات التى تفرضها تلك القضايا فى المرحلة المقبلة، تعرض مجلة السياسة الدولية فى هذا العدد أربع دراسات. تركز اهتمام الدراسة الأولى على استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعى، والنظم الخبيرة فى الأزمات السياسية الدولية. وجاءت تلك الدراسة، التى أعدتها دكتورة أميرة تواضروس، المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بعنوان "مقاربات الذكاء الاصطناعى فى الأزمات الدولية"، لتحاول توضيح كيفية تطويع تقنيات الذكاء الاصطناعى، والنظم الخبيرة لاستخدامها فى نمذجة الأزمات السياسية الدولية على الحاسوب، ومحاكاة سير الأحداث بها، وإعداد سيناريوهات اتخاذ القرار، والخروج بالقرار الأفضل، وفقا للبيانات والمعلومات المتاحة.

وتجدر الإشارة هنا، كما انتهت الدراسة، إلى أنه مع التطور العلمى والتكنولوجى، تطورت أساليب التهديد وأدوات الحرب، فلم تعد الحرب التقليدية أو الهجوم المسلح المعلن الوسيلة الوحيدة لإحداث دمار فى دولة ما، أو تهديد أمنها واستقرارها، بل أصبح هناك الكثير من الآليات والأدوات التى قد تستخدم فى تهديد الأمن القومى للدولة واستقرارها، مثل حرب القيادة والسيطرة، والحروب النفسية، وحرب الاستخبارات، والحروب الإلكترونية، والحرب السيبرانية، وحرب المعلومات، وحرب الفضاء، وغيرها.

وترى الدراسة أنه فى ظل التغير السريع فى طبيعة ونمط التهديدات، والتحديات للأمن القومى للدولة ومصالحها الحيوية، وبالتالى تطور طبيعة ونمط الأزمات السياسية المرتقبة، لا بد من

وجود تطور مواز فى طرق إدارة وتحليل الأزمات السياسية، وأنظمة اتخاذ القرار فيها.

أما الدراسة الثانية، التى أعدها دكتور أيمن إبراهيم الدسوقى، أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فتقوم بتفسير إمكانات نظرية "التحوط الاستراتيجى" للتطبيق فى منطقة الشرق الأوسط. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يحاول القسم الأول استكشاف معالم نظرية "التحوط الاستراتيجى"، والمفاهيم الأساسية التى تطرحها. أما القسم الثانى، فيجرى تحليلا مقارنا للتطبيقات المختلفة للنظرية. ثم يشرح القسم الثالث والأخير إمكانات التحوط الاستراتيجى فى إقليم الشرق المتوسط.

وتشير الدراسة إلى أن أبرز أمثلة على تطبيق تلك الاستراتيجية تتمثل فى سياسات دول جنوب شرق آسيا، لا سيما سنغافورة، وفيتنام، وتايلاند، والفلبين، وإندونيسيا، تجاه الصين، وتجاه تبلور نظام إقليمى جديد، وهو النظام الذى يتم تشكيله أساسا بواسطة الصين والولايات المتحدة. وتبين الدراسة أن استراتيجية التحوط هى الأكثر شعبية فى سياسات دول جنوب شرق آسيا، إذ إن السياسات الخارجية لهذه الدول يمكن فهمها من خلال منظور التحوط بدلا من التوازن أو مسايرة الركب، حيث تتخذ هذه الدول مسارا وسطا، بدرجة أو بأخرى، فى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والصين.

وعن إمكانات التحوط الاستراتيجى فى الشرق الأوسط، تقول الدراسة إن ثمة إمكانات كبيرة لتلك الاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة فى ظل حالة عدم اليقين الاستراتيجى السائدة بالنسبة لهيكل النظام الإقليمى، أو القطبية الإقليمية، أو أنه –فى أفضل الأحوال– فى مرحلة التشكيل، لاسيما بعد توقيع الاتفاق النووى الإيرانى فى يوليو ٢٠١٥، ثم الانسحاب الأمريكى الأحادى منه، بالإضافة إلى علاقات العداء والصداقة، بما فى ذلك التحالفات المتغيرة بين الدول، والاختراق الخارجى واسع المدى للنظام الإقليمى من جانب الدول الكبرى (روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية بالأساس).

وتؤكد الدراسة ملاءمة كل الظروف الراهنة فى منطقة الشرق الأوسط لمتابعة سلوك تحوطى من جانب دول المنطقة فى تفاعلاتها مع الدول الإقليمية الكبرى، لاسيما إيران وتركيا، وربما إسرائيل. وتضيف أن سياسة التحوط الاستراتيجى لبعض دول الخليج فى علاقتها مع إيران تمكنها من الحفاظ على خيارات استراتيجية مختلفة، وتعطيها القدرة على المناورة. وترجع أسباب تحوط بعض دول الخليج فى علاقاتها مع إيران، وفقا للدراسة، إلى التقليل من خطورة الصراع مع طهران على المدى القصير، وإتاحة الفرصة لهذه الدول للحفاظ على خططها الطارئة لمواجهة التهديد الإيرانى على المدى البعيد. وتشير الدراسة إلى أن النموذج الأبرز لسياسة التحوط الاستراتيجى فى منطقة الخليج تقدمه سلطنة عمان، التى تستند سياستها الأمنية إلى التحالف، وسياسة الحياد فى الوقت نفسه. فسلطنة عمان متحالفة مع السعودية والولايات المتحدة، وتحتفظ بعلاقات اقتصادية، وأمنية، وسياسية قوية مع إيران، وتفضل البقاء على الحياد فى أى مشكلات إقليمية، لاسيما إذا كانت الأخيرة أحد طرفيها أو أطرافها، مثل أزمة البرنامج النووى الإيرانى، والصراع فى اليمن، والصراع السورى.

أما الدراسة الثالثة، التى أعدها دكتور رضا محمد هلال، مدرس العلوم السياسية بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد، فقد ركزت على "أهداف السياسة العسكرية الكورية الشمالية". وتكمن أهمية تلك الدراسة، التى حملت عنوان "سياسات تعزيز القدرات العسكرية للدول النامية.. كوريا الشمالية نموذجا"، فى التركيز على السياسة العسكرية لكوريا الشمالية، خاصة فيما يتعلق بخططها فى تطوير الصواريخ الباليستية، بحسبانها تشكل تحديا للدول المحيطة، مثل كوريا الجنوبية واليابان، أو للدول الكبرى، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشرح الدراسة مجموعة الخطط والبرامج، التى قامت كوريا الشمالية بتنفيذها فى الساحة الداخلية لتحقيق أهدافها المتعلقة بتطوير وتحديث إمكاناتها العسكرية، سواء من الأسلحة التقليدية، أو غير التقليدية. كما تتطرق الدراسة إلى سعى كوريا الشمالية إلى القيام بعدد من الأنشطة والتحركات السياسية لتغيير سلوك الدول فى البيئتين الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدنى، بالإضافة إلى محاولات امتصاصها لضغوط الدول الرافضة أو المعارضة لتحسين قدراتها العسكرية فى مجال حيازة وتطوير الأسلحة التقليدية وغير التقليدية أيضا.

وتنتهى الدراسة إلى وجود أهداف محددة وواضحة للسياسة العسكرية الكورية الشمالية فى الوقت الراهن، منها الحفاظ على التفوق العسكرى النوعى على المستوى الإقليمى، والتفوق الكمى فى بعض النظم التسليحية بالاعتماد الأساسى على القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وحرصها على احتكار القوة النووية كأهم نوع من الأسلحة غير التقليدية على المستوى الإقليمى.

وجاءت الدراسة الرابعة والأخيرة، التى أعدها دكتور محمود زكريا، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة، بعنوان "تطور العلاقات المصرية – الصينية .. نموذج لتعاون الجنوب – الجنوب"، لتجيب عن تساؤل مهم حول المحددات الداخلية والخارجية الحاكمة للعلاقات المصرية – الصينية، وشكل مستقبل العلاقات بين البلدين.

ولفهم الأساس الذى بنيت عليه العلاقات المصرية – الصينية، فإن الدراسة تركز فى مجملها على عدة محددات داخلية، من أهمها المدركات المتبادلة، والصورة الذهنية التى يحملها كل طرف تجاه الطرف الآخر، والميراث غير الاستعمارى للصين، سواء فى القارة الإفريقية، أو المنطقة العربية، وانتهاج الصين لآلية الدبلوماسية الناعمة أو الهادئة حيال التعامل مع القضايا محل الاهتمام العربى والإفريقى.

يضاف إلى ما سبق، كسبب آخر لمتانة العلاقة بين البلدين، تبنى الدولة المصرية سياسة التوجه نحو الشرق فى إطار إدارة ملف علاقتها نحو المجال الخارجى لها، منذ تسلم الرئيس عبدالفتاح السيسى مقاليد الحكم فى منتصف عام ٢٠١٤.

وتنتهى الدراسة إلى تأكيد استمرار التصاعد والتطور الإيجابى فى العلاقات التعاونية بين البلدين، سواء على المستوى الاقتصادى، من منظور أنه يمثل أولوية على أجندة العلاقات الثنائية بين الدولتين، أو على مستوى التعاون البينى، بعيدا عن مجالات التعاون الكلاسيكية أو التقليدية (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية)، وعلى رأسها التعاون فى المجالات الثقافية، والتعليمية، وغيرها.